ماذا يريدون؟!

احمد ناصر الشريف

أصبح من الواضح بل من المؤكد جداً أن حالة الأمن والاستقرار التي تعيشها اليمن اليوم مقارنة بما تشهده المنطقة من توترات وتهديدات قد أزعجت الكثير ممن لا يحبون الخير للشعب اليمني وتعودوا دائماً ان يصطادوا في الماء العكر سواء أكانوا في الداخل او الخارج.

ولذلك فقد سعوا الى تعكير صفو هذا الاستقرار الذي لم يسبق لليمن ان شهدته في فترات سابقة من خلال اساليبهم القذرة وانتهاج سلوك الدس والمؤامرات لاثارة الفتنة وخلق بؤر توتر الهدف منها اشغال الاجهزة الامنية عن واجبها المناط بها خدمة للشعب والوطن وصرفها عنه للدخول في مجابهات جانبية لن يستفيد منها إلاّ اعداء الوطن اليمني واعداء ثورته ووحدته..

وما حدث مؤخراً من مواجهات مع بعض الوحدات العسكرية من قبل عناصر مخربة يسمون انفسهم بجماعة «الحوثي» اسفرت عن قتل مجموعة من الجنود الابرياء وجرح آخرين يدخل ضمن مخطط ارهابي يقف وراءه من تعودوا ان يروا اليمن يعيش في حالة صراع دائم.

وهو ما يؤكد ان تلك الجماعات الارهابية ومن يقف خلفها وكذلك من يستفيد مما تقوم به من اعمال تخريبية هدفها -كما اشرنا- تعكير صفو الأمن والاستقرار قد ارادت من وراء ذلك خلخلة الوضع الامني وزرع الفتنة في البلاد وتحريض الخارج على اليمن مستغلة تسامح القيادة السياسية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي اصدر عفواً عاماً عن هذه العناصر لم تقابله بالاحسان وانما ازداد شططها معتقدة ان التعامل معها والتعاطي مع ما تقوم به من اعمال تخريبية بمنطق العفو والتسامح كون هذه العناصر مغرراً بها يمثل ضعفاً من قبل الدولة..ومن خلال تفكيرها الخاطئ وعدم وعيها عادت الى سلوك طريق اثارة الفتنة من جديد غير مستفيدة من تجاربها السابقة الأمر الذي يؤكد أنها تنفذ مخططاً قد رُسم لها جيداً بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن خاصة بعد ان اثبتت الاحداث الاخيرة ان هذه الجماعات اصبحت مجهزة بالعتاد والعدة للقيام بالدور المطلوب منها من قبل القوى التي تحركها وتقف خلفها.

ومن المفارقات ان تلتقي مصالح «اسرائيل» بحجة الدفاع عن اليهود اليمنيين مع مصالح دول أخرى تكن عداء لليمن في مخطط هذه الجماعة وذلك كدليل على علاقتها المباشرة بما يجري من تنفيذ مخططات عدائية لا تستهدف اليمن وحدها وانما تستهدف المنطقة بأكملها لكن هذا لا يعني ان نغفل بعض العناصر في الداخل ممن يؤازرون تلك الجماعة الحوثية سواءً أكانوا المستفيدين مادياً على حساب أمن واستقرار الوطن وقد كشفوا عن انفسهم واصبحوا معروفين لدى كل المواطنين.. او اولئك الذين يؤمنون بمبادئ وافكار هذه الجماعة ويقفون خلفها وتنفيذ ما يُملى عليهم من مخططات خارجية.. وهم بتصرفهم هذا يلقون بانفسهم الى التهلكة، لان الشعب وقواته المسلحة الباسلة سيقفون لهم بالمرصاد ولن يمكنهم من تمرير مخططاتهم الجهنمية.

الصرخة.. التي وصل صداها «المنامة»

جمال عبدالحميد

الخبر الذي نشرته صحيفة «١٤ اكتوبر» في عددها رقم «١٣٦٥٥» والصادر بتاريخ ٢/٢/٢٠٠٧م والمتضمن اعتزام مملكة البحرين بانشاء بنك للفقراء على غرار بنك «جرامين» البنغالي.. قد أثار في نفسي جملة من الذكريات مصحوبة بحزمة من الحسرة والاحباط.. ذلك أن هذا الخبر قد ذكرني بالعمود الاسبوعي الذي كان ينشر في هذه الصحيفة تحت اسم «الصرخة لا تخفي» والذي ظل ثابتاً لأكثر من عامين تقريباً.. وتوقفت بل وتخليت عنه بعد ان تخلت عني قناعاتي عن صرخاتي التي لا تخفي مهما كان مدى دويها.. وعزفت عن الصرخات ولزمت الصمت والسكون وارتكنت في زاوية المهزوم مفروضاً عليّ ومجبراً أخوك لا بطل.. في هذا الواقع المعيش الذي لا يرى ولا يقرأ ولا يسمع الصرخات إلاّ أن نشر هذا الخبر في هذه الصحيفة التي شهدت تطوراً ملحوظاً في الشكل والمضمون والمحتوى محسوب لصاحبه الأستاذ القدير أحمد الحبيشي رئيس مجلس الادارة -رئيس التحرير.. اقول ان نشر هذا الخبر في هذه الصحيفة المتميزة قد اعاد لي ذكرياتي في الصراخ.. ومنها تلك الصرخة التي اطلقتها قبل اكثر من عامين، وهي صرخة تستجدي صانعي القرار في وطني، وتناشدهم في انشاء بنك للفقراء مستعينة ومستفيدة من تجربة «بنك جرامين» البنغالي الذي حققة نجاحاً منقطع النظير وصار المثل الذي يجب ان يحتذى به كل من يريد نجاح تجربته.. وأشرنا حينها الى أن كل العوامل لانشاء هذا البنك متوافرة وان إمكانية النجاح اكثر من مواتية.. خصوصاً وان مثل هذا القرار لم يكن غائباً عن الحكومة.. بل إنها اجرت اكثر من لقاء وعقدت العديد من الاجتماعات مع المستثمرين أصحاب رأس المال المحلي والعربي.. وسربت أخبار نشرتها الصحف في ذلك الوقت عن قرب التوقيع على إنشاء هذا البنك بمساهمة من الحكومة ومستثمرين محليين وأشقاء.. ومضت الأيام وتلتها السنون ولا جديد استجد أو حتى يصيص من أمل لإنشاء هذا البنك الذي من شأنه ان يساعد الأسر الفقيرة في الوطن.. ويساهم في تنمية المشروعات الصغيرة من خلال تقديم الدعم وتوفير التمويل اللازم لخلق قوة منتجة لهامش كبير من العاطلين الذين يعانون من شغف العيش الكريم.

وليس بجديد إذا قلنا إن إنشاء هذا البنك سوف يكون له دور اجتماعي لا يستهان به في تنشيط وتفعيل وتائر التنمية في قطاع المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة.. الذي يفتقر في الأساس الى عدم وجود جهات تمويل خاصة به.

وبالتالي.. فإن وجود البنك سوف يشكل أحد أهم مصادر التمويل لهذه المشروعات وضمان نجاحها.. هذا النجاح الذي من شأنه أن يشجع جهات تمويل اخرى مثل المصارف الخاصة، وصندوق الرعاية الاجتماعية وغيره من مؤسسات التمويل الأخرى في البلد على خوض هذه التجربة لمساعدة الأسر الفقيرة وخلق الأسر المنتجة، على طريق محاربة الفقر والحد من العاطلين في هذا الوطن الحبيب.

إنها مجرد صرخة.. لعل صداها يصل الى المنامة قبل صنعاء.

حلم بانوراما ملحمة السبعين.. هل بات قابلاً للتحقق؟

■ في كل عام ومع اطلالة ذكرى ملحمة السبعين يوماً، يتساءل كثيرون عن أهمية ان تقوم الجهات ذات العلاقة بتطوير عملية الاحتفاء بهذه المناسبة وبصورة تأخذ أبعاداً ومدلولات أكبر تكون كفيلة بإشباع حاجات الجيل الصاعد من المعلومات المختلفة عن هذه الملحمة.. وبكل ما تحمله في طياتها من نضالات وتضحيات جسام عكست جميعها قدرة الإنسان اليمني على الانتصار لخياره الحضاري والوطني والإنساني.

● ومع كل حديث عن هذه المناسبة تتزاحم الآراء والتصورات عن كيفية الاحتفال بهذه المناسبة، فهناك من يرى ان الجهات المعنية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بسرعة العمل على إيجاد بانوراما تحكي عن ملحمة السبعين ويكون مقرها في ميدان السبعين وبحيث تكون مزاراً للأجيال يقفون من خلالها أمام كافة أبعاد ومدلولات الملحمة السبعينية عن طريق مختلف وسائل الإيصال والتوضيح والتي منها الوثائق المرئية او المسموعة او المكتوبة او عن طريق المحاضرات واللقاءات الموسعة التي قد تعقدها إدارة البانوراما من وقت لآخر، وكذا القيام بعملية الرصد المستمر لمدى قدرتها في عملية الاتصال بالجيل الصاعد ومدى القيمة المعرفية التي اكتسبها من خلال دور البانوراما ليس على مستوى ملحمة السبعين فقط وإنما على مستوى كافة الجوانب والأصعدة المرتبطة بحراك وتفاعل الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر).

يحيى علي نوري

■ هذا رأيٌ أما آخرون يرون أهمية ان تقوم الجهات المعنية بالاستغلال الأمثل لساحة السبعين يوماً في العاصمة صنعاء وبصورة تطلق من خلال خطة حافلة لها العنان لكافة الفنانين التشكيليين وفناني المجسمات وانحت للقيام بإنجاز أعمال فنية تجسد المعاني الحقيقية لملحمة السبعين وبالصورة التي تحول ساحة السبعين إلى مكان إبداعي يزيد من عظمة المكان ويربط الأجيال بالحدث الملحمي حتى ينهلوا من خلاله دروس الوطنية ودروس البذل والتضحية من أجل الوطن وتعزز من توجهاتهم المستقبلية على طريق بلورة المزيد والمزيد من أهداف الثورة اليمنية والتي تعدى عمرها الأربعين عاماً..

وهي فترة تتطلب أدوار أكثر فاعلية من قبل الجهات المعنية من أجل مد الأجيال القادمة بروح الزخم والحماس الثوريين.. حتى تواصل الثورة بقوة وعنفوان مسيرتها لبلوغ الوطن أرضاً وشعباً إلى أهدافه الحضارية والإنسانية.

● وبما ان ذكرى ملحمة السبعين يوماً تمر في ظل اهتمام اقتصر على بعض الوسائل الإعلامية وليس جميعها بالطبع من خلال مقالات أو لقاءات تحاول جاهدة التذكير بهذه المناسبة، فإنه ووفقاً للمعطيات الراهنة باتت الذكرى الملحمية بل والثورة اليمنية برمتها بحاجة إلى أنشطة وفعاليات توعوية وتثقيفية في أوساط الرأي العام في إطار من الخطط المدروسة بعناية حتى تظل الثورة اليمنية في قلب ووجدان كل اليمنيين يتزودون من زخمها من وقت لآخر ويستلهمون من خلالها دروس التضحية والقدرة على مواجهة تحديات المستقبل التي تتطلب من الثورة اليمنية المزيد من التعاطي المقتدر معها.

من بيضحك على من؟!!

عبدالمغني الاشول

■ عجيب وغريب امر اخواننا ممثلي الغرف التجارية والصناعية في بلادنا، فلأول مرة في تاريخ اليمن وربما في تاريخ العالم الحديث يخرج ثلة من ممثلي التجار والباعة في مظاهرات ومسيرات تسببت في ضحايا بشرية ومادية وصاحبها حملات هامشية فاسدة ومغرضة من قبل بعض الصحف والاقلام المعروفة بمناصبتها العداء للوحدة وللثورة والنظام الجمهوري والنظام الديمقراطي وقد وجدت هذه القوى المخربة والتي لا ترى في الوجود شيئاً جميلاً، في مطالبات الباعة والتجار بتعديل او تأجيل او وقف تنفيذ الضريبة العامة على المبيعات فرصة وشماعة لبث سمومها وحقدها والاصطياد في الماء العكر في محاولة يائسة ومكشوفة لتحقيق اهدافها ومراميها والتشكيك بالنظام وقيادته الوطنية وبالحكومة واعضائها وموظفيها وبالذات موظفي وكوادر مصلحة الضرائب والذين نالهم النصيب الأوفر من البذاءات والسفاهات والاتهامات الباطلة.

العجيب في موقف اخواننا ممثلي الغرف التجارية تركز في كثير من حيثياته في الرحمة والرأفة بالمواطن والمستهلك وعدم تحميله الجور برفع الاسعار والتي سيحدثها تطبيق القانون وزيادة الكساد الذي يعانون منه على حد زعمهم وهم من يرفع الأسعار ويحتكر السلع والخدمات لمجرد اشاعة بارتفاع الدولار او زيادة في العبء الضريبي والذي ترجع ايراداته في صالح المواطن او المستهلك رغم بساطته والذي لا يمثل شيئاً امام جشع التاجر وطمعه وجبروته على المشتري المواطن المستهلك وها هم التجار والباعة قد رفعوا الاسعار منذ صدور القانون عام ٢٠٠١م، الى اليوم اكثر من خمس او ست مرات بالرغم من استقرار سعر الصرف او ارتفاعه ارتفاعاً بسيطاً منذ عام ٢٠٠١م.

منذ متى اصبح البائع حريصاً على مصلحة المواطن او المشتري؟!! ومنْ أي كوكب نزلت هذه «الحنية» وهذه الأمانة والسماحة على التجار اليس هم القائلون: «دعه يمر دعه يعمل» اليس هم القائلون: «البيع والشراء حرب المؤمنين».. «وراضوهم حتى تنهبوهم» ألا يردون على المشتري عندما يقول لهم امانة بكم هذه السلعة؟ يقولهم «بيع وشراء يا اخي» ألا يرددون مبدأ التجارة شطارة.

ان الحملة التي يقودها بعض ممثلي التجار على الحكومة وعلى الدولة والنظام والتي توجت برفع دعوى قضائية امام الدائرة الدستورية والمحكمة العليا ضد الدولة ليس لها ما يبررها سوى الجشع والطمع في نفسيات البعض.

من هؤلاء الاخوة التجار الذين نسال الله ان يقيهم شح انفسهم ويلهمهم السداد والمقاربة ويرزقهم القناعة «الكنز الذي لا يفنى» ولأن القانون سيكشف حجم الهامش والارباح التي يضيفونها لهم على سعر وقيمة السلعة والخدمة التي يتاجرون بها ويحتكرونها بين الحين والآخر والتي لا يريدون لأحد ان يعرفها والتي على أساسها ستحدد الضريبة العامة على المبيعات وبالذات اذا علم القارئ الكريم والمواطن البسيط المستهلك ان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد خضع اكثر من أي قانون ضريبي للمناقشات والدراسة والتناولات من قبل المعنيين بالحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومنهم التجار المعنيون والمحاسبون ونؤكد ان الغرف التجارية والصناعية قد شاركت من خلال ممثليها ومندوبيها في صياغة واعداد القانون واجراء التعديلات الكثيرة على قانون الانتاج والاستهلاك الذي حل قانون المبيعات محله كما تم اجراء ندوات مع الغرف التجارية في المدن الرئيسية وبوجود خبراء المنظمات الدولية والمانحين واستمر اشراك القطاع الخاص في كل مرحلة من مراحل التهيئة والاعداد للقانون وتطبيقه منذ ١٩٩٧م،حتى طمعوا في المصداقية والحلم والشفافية التي تعاملت معهم بها الحكومة بجميع اجهزتها وهيئاتها بما فيها مصلحة الضرائب والتي تتعامل مع اخواننا المكلفين بكل صدق ووضوح وشفافية.

ونحن عندما نقول: انه ليس هناك ما يبرر هذه الهجمة والحملة التي تشنها او تدفع بها الغرف التجارية ضد القانون وضد النظام والدولة، والتي يفترض ان تكون اول المدافعين عن الحكومة واجهزتها وهيئاتها الدستورية، لا نتجاوز الحقيقة او نفتئت على حق السلطات القضائية والتشريعية كما يتقلسف محامي الروابع الدكتور حسن مجلي في دعواه وذلك للحيثيات والاسباب التالية:

١- المتضرر الوحيد والاكثر هو المستهلك والمشتري النهائي لأن عبء الضريبة رغم بساطته وضآلته بعد التعديل ٥٪ سيتحمله هو دون غيره وهو اسهام منه ومشاركة في دعم موارد الدولة للقيام بواجبها في التنمية والفائدة في الاخير سيجنيها المواطن والذي دفع هذه الضريبة وبالتالي ليس هناك وجه لاقامة الدعوى والتمسح بالمواطن وطلب الرحمة له، لأن له ممثليه ونوابه في مجلس النواب وهم ادرى واخبر بمصلحة المواطن والقانون صدر واقر من لديهم باعتبارهم المؤسسة التشريعية والدستورية والمخول لها الدفاع عن المواطن ومصلحته ومعيشته.

٢- القانون صدر عام ٢٠٠١م، فمن الذي أخره الى اليوم من التطبيق؟ أليسوا التجار وتدخلاتهم ومشاركتهم وهم من تسبب بتأجيله السنة تلو الأخرى وأما من حيث كفاءة الجهاز الضريبي وادائه والذين يطعنون في مصداقيته وقدراته وهم من تسبب في تلويث الكثير من منتسبيه باستخدامهم الرشوة للتهرب وعدم دفع الضريبة الحقيقية للدولة فنقول ان مصلحة الضرائب لديها من القدرات والكفاءات ما ليس لدى غيرها ولها من الخبرة والدراية ما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة اذا ما دعم موظفوها بالامكانات والمستلزمات اللازمة والحوافز بعيداً عن الاتهامات والتشهير.

٣- قانون الضريبة العامة على المبيعات للعلم والاحاطة لم يفرض ضرائب جديدة بل هو امتداد وبديل لقوانين نافذة وملغية ومجمدة هي قانون ضريبة الاستهلاك والانتاج والخدمات رقم ٧٠ لسنة ٩١م، وتعديلاته الستة وقانون ضرائب الدمغة رقم ٤٤ لسنة ٩١م، والذي ألغي بجرة قلم وبسطر واحد من قبل الأخوة الأعزاء مجلس النواب عام ٩٨م، وبضغط من ممثلي التجار ومقدمي الخدمات وخسرت الخزانة العامة عشرات المليارات جراء ذلك الإلغاء كما تم تجميد قانون ضريبة الدفاع الوطني وقد تم إلغاء قانون ضريبة الانتاج والاستهلاك والخدمات عند تطبيق قانون المبيعات الجديد، ثم من أين للدولة موارد اذا ألغينا وجمدنا القوانين الضريبية واجلناها وافقدناها او افرغناها من كفاءتها ومحتواها واتهمنا القائمين بتحصيلها وتوريدها.

٤- منذ متى دفع التجار والمكلفون الضريبة المستحقة بطواعية وامتثلوا للأنظمة والقوانين من ذات انفسهم اذا كانت الزكاة الشرعية وهي مفروضة من فوق سبع سماوات ومن رب العزة لا تدفع من قبلهم للدولة صاحبة الأمر والنهي إلاّ بشق الأنفس وبعد ايمان وتناقيد.. الخ.. وهي ركن من اركان الاسلام واداؤها وافية وفي موعدها لولي الأمر عن طيب نفس يعتبر تعبداً لله.. وحتى لا اطيل في الاسباب والحيثيات التي لا تبرر هذا الهجوم الشرس وغير المعهود على قانون ضريبي من قبل التجار والذي استغلته بعض قوى المعارضة للمزايدة وتاليب الداخل والخارج ضد الوطن والشعب والنظام بقي ان أذكر القارئ العزيز بقصة الثعلب والديك وهي من الأدب الرمزي في كتاب الحيوان للجاحظ وكنا قد درسناها في الثانوية العامة ضمن مقرر النصوص والأدب والقصة تحكي ان الثعلب خرج ذات يوم في ثياب الواعظين والناسكين وينصح الناس لصلاة الفجر واداء الواجبات الدينية وكل المحاسن والقيم المحمودة، ومن ضمن تلك النصائح والارشادات قال شعراً: وادعو الديك يؤذن لصلاة الصبح فينا، فقطن الديك لمغزى نصائح الثعلب فرد الديك بقصيدة اخرى طويلة على اطروحات الثعلب آخر مقطع فيها حسب ما أذكره:

مخطئاً من ظن يوماً أن للثعلب دينا!!

فهل دعوة الثعلب للديك للأذان والصلاح وتظاهره بلباس الواعظين والنساك وحديثه عن القيم والدين والصلاة تجعله يخرج عن طبيعته حتى يصدقه الناس ويدعون الديك لما ذهب اليه.. لا نعتقد ذلك وصدق الديك عندما قال: مخطئاً من ظن يوماً أن للثعلب ديناً..

العلاقات اليمنية -

■ تتجذر العلاقات اليمنية الاماراتية عاماً بعد عام بفضل التوجه السياسي والثقافي والاقتصادي لقيادة الدولتين الجمهورية اليمنية ودولة الامارات العربية المتحدة، والذي من خلاله تعززت عرى العلاقات الاخوية بقوة وفاعلية، ولا تقتصر علاقات البلدين على جانب واحد فقط بل تشتمل على كافة الجوانب.. فدولة الامارات العربية المتحدة ومنذ قيامها عام ١٩٧١م، تسعى جاهدة للوقوف مع اليمن شعباً وحكومة لدعم الجوانب التربوية والاعلامية والزراعية والعمرانية.

لقد كان للمرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الدور البارز في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدءاً بمشروع التلفزيون الذي تم افتتاحه في صنعاء في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٧٥م، فمشروع انشاء سد مأرب التاريخي، فمشروع التنمية الريفية الشاملة للمناطق الجنوبية والوسطى، واستمراراً بدعم البنية التحتية مثل مشاريع الطرق والكهرباء والمدارس ودعم الخبراء والمعلمين، وغير ذلك من المشاريع التي كانت دولة الامارات بزعامة سمو المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان السباقة في دعم اليمن.

كان للزيارة الأخيرة لفخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح لدولة الامارات، ولقائه الأخوي مع كل من سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وسمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوب نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، ومع أخوانه الشيوخ اعضاء المجلس الأعلى حكام الامارات.. كان لتلك اللقاءات الأخوية الحميمة أثرها البارز في توثيق عرى الأخوة، وفي التعاون والتكامل بين الدولتين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، لاسيما في هذا الوقت العصيب من تاريخنا والذي نحن احوج ما نكون الى تعزيز الثقة بين القيادات السياسية العربية، والى التنسيق المتكامل في المواقف السياسية المحلية والاقليمية والدولية.

لقد ابتهج كل المشاهدين للمباراة الأخيرة لكأس الخليج التي حضرها كل من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وسمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات، كما حضرها المسئولون من سلطنة عمان ومن دول خليجية اخرى، والتي فازت فيها الامارات بالحصول على الكأس الذهبية..ابتهج المشاهدون لتلك المباراة لأنها جمعت بين القادة والمسئولين والمواطنين في تلك الدولة وبين الرئيس علي عبدالله صالح، وهم جميعاً في حالة انشراح وابتهاج خلال شوطي المباراة، وبغض النظر عمن سيفوز بالكأس، سلطنة عمان أم دولة الامارات العربية المتحدة، فالكل واحد، والرياضة وخاصة كرة القدم هدفها التنافس في سبيل التوحد والتكامل في المشاعر وفي الاداء بين اللاعبين والمتفرجين سواءً في الملعب ام في المنزل او النوادي، لاسيما اذا حرص القائمون عليها على أن يكون اللعب والتنافس في جدارة وعن ادراك وكفاءة، وعن فن في الأداء وذوق راقٍ عن هتافات المشجعين في الملعب.

لقد كان حضور الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لتلك المباراة ومنحه للفريقين الأوسمة والميداليات اليمنية اعظم الأثر في نفوس الكثير من ابناء اليمن، لأن هذا التوجه من قبل القيادة في بلادنا معناه تعزيز الجوانب الانسانية والثقافية والرياضية في اليمن، واعطاؤه لتلك الجوانب اولوية كبيرة، وبالتالي الدفع بالاستثمارات اليمنية والخليجية والعربية والدولية في كافة المجالات، لأن الكلمة الطيبة والابتسامة الجذابة هي التي تفتح الابواب المغلقة، وتبعث الدفء في العلاقات السياسية والاقتصادية، وتعطي مؤشراً واضحاً لتوجهنا الاقتصادي والاجتماعي.. وهذا ما استوعبه المشاهدون في كل مكان.

ماذا عن مخرجات التعليم الجامعي؟!!

آلاء احمد الأصبحي

■ إذا كانت أمتنا تعاني الكثير من البطالة وبصورة أكثر حدةً من كثير من غيرها من الأمم فإن ما يزيد من حدة هذه البطالة، تلك البطالة المقنعة التي كلما عُلّق الأمل على صناعة المستقبل من خلال مخرجات التعليم تأتي النتائج بخلاف ذلك، إذ تضيف الى الاشكالية مزيداً من التعقيدات الأمر الذي يبعث على التساؤل حول استمرارية هذه الاشكالية.

ذلك أن الأنظمة التعليمية العربية جميعها تنبثق من استراتيجيات التربية العربية، التي لا ينقصها وعي بالواقع، ولا تغيب عنها السياسات التعليمية التي تنص صراحة على ربط التعليم الجامعي بحاجة المجتمع، والارتباط بالبيئة، وتلبية متطلبات التنمية، والتفاعل مع روح العصر ومعطياته، وتحدياته..فضلاً عما تؤكد عليه المؤتمرات والندوات التربوية والتعليمية التي تنعقد على مدار العام في كثير من الأقطار العربية بكبار خبراء التعليم والاكاديميين والباحثين والمتخصصين في مختلف حقول البحث العلمي، والتي تذهب جميعها الى الاهتمام الكبير بضرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة والمتطورة، والى مواكبة التعليم الجامعي لأحدث الطرائق العلمية التي تعتمد الابداع والابتكار، والاعتماد على القدرة الذاتية، وغير ذلك مما يرفض الحفظ والتلقين.

وبأخذ موضوع البحث العلمي حيزاً كبيراً من اهتمامات هؤلاء الخبراء، ويؤكدون على ضرورة أن يُعطى نصيباً وافراً من المنهاج الجامعي باعتبار ما يهدف إليه من إعمال لعقل الطالب وتفاعله مع المنهاج، واتصاله بالبيئة التي يعيش فيها، ويخدم تطويرها وتنميتها.

وعلى الرغم من هذا الوضوح، والذي يترتب عليه إحداث ثورة علمية وتغيير للواقع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وما يستتبع ذلك من امتصاص للبد العاملة وتقليص لنسبة البطالة، فإن من المؤلم حقاً ان الواقع التعليمي والبيئي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي ينسف كل هذه الجهود، ويقزّم كل النظريات المدبجة في أمهات الكتب والمصادر التي تغص بها مكتبات الجامعات.

لا نشك بصحة هذه الجهود ولا بصدق النظريات التربوية والتعليمية وفاعليتها، ولكن ثمة خلل يتطلب منا جميعاً البحث في أسبابه: لماذا لا يكون هناك توافق ومواءمة بين النظرية والتطبيق؟ من يتحمل مسئولية هذا الخلل؟ هل تقع المسئولية على القادة التربويين؟ أم على القيادات المسئولة في الدولة عن وضع الخطط العامة؟ أم هي حالة الوعي المتدنية في الوسط الاجتماعي؟ أم يعود الأمر الى قلة الامكانات المتاحة التي لا ترقى الى مستوى ما يطرح من الخطط والاستراتيجيات التعليمية والتربوية؟ أم أن هذه التساؤلات مجتمعة في خلق اشكالية عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي، وحاجة المجتمع، وتزايد البطالة وغيرها مما تم الاشارة اليه آنفاً.

ومثل هذه الاشكالية يشكل بقاؤها دون بحث جاد وعملي وحثيث استمرارية في اهدار المال، واهدار التنمية البشرية، واهدار الزمن الذي كان من الأجدر بهذا الجيل أن يفيد منه في اللحاق بالركب العلمي والتقني، الذي كان السبب الأساس في نهوض الشعوب المتقدمة.ولعل التوقف أمام هذه الاشكالية من قبل جميع الأطراف التي يعنيها أمر التعليم الجامعي، وأمر التنمية الشاملة وأصحاب القرار الذين يهمهم إحداث التطور الملموس لأوطانهم، هو ما ينبغي أن يُعطى الأولوية على ما سواه، حتى لا نظل ندور في حلقة مفرغة، بعيداً عن حقول الانتاج والإبداع والابتكار، مكتفين برؤية الكم الهائل من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا، ونظن أننا قد حققنا شيئاً يُذكر، ولكنه ذكر يقترن بفشل سياساتنا التعليمية والتربوية.

سيظل التساؤل قائماً وملحاً حتى يهتدي القادة التربويون والمخططون والعلماء الى آليات قد تكون بديلة لما هو قائم، أو اضافة تطويرية لما هو كائن، أو تكون عملاً تنسيقياً بين ما هو موجود.

ومما قد يشكل أحد مفاتيح الحل لهذه الاشكالية البحث في الطرائق التعليمية في الدول المتقدمة وعلى الأخص اليابان والمانيا والتي نحت فيها الأولى الى ربط جميع مراحل التعليم بأسرة المصنع من المهد الى اللحد، ونحت فيها الأخرى الى ايلاء التعليم المهني والفني والتقني الأولوية على ما سواه.

وبنفس الاهتمام بالطرائق التعليمية في تلك الدول يتم استنطاق التاريخ الحضاري لأمتنا من حيث الاعتماد على الأساليب العلمية التي لا تستغرق او تستنفد السن الانتاجية للشباب في التفرغ للعلوم، بقدر ما توصلت اليه من الجمع بين العمل الميداني المشتغل بأسباب الرزق، وبين حلقات العلم التي تقام خارج فترة العمل اليومي، كتلك التي كانت تتم في حواضر عالمنا العربي والاسلامي في العصر الوسيط.

لعل ما يلفت النظر في سؤالنا عن دور الجامعات في مجتمعاتنا العربية هو علاقتها الحقيقية بها، وهل تمثل رافداً فاعلاً في نهضة مجتمعاتنا أم أنها مجرد تقليد وعرف اجتماعي تعوّدنا عليه ليكون مواطننا أخذ مساره الطبيعي في حياته، هل حقاً أن طلابنا الجامعيين هم مواطنون فاعلون كل في مجاله، أم أنها فترات حكمنا على أنفسنا فيها في معتقلات فكرية تشكل لنا ثقافات سطحية هشة نستوردها خالية من مضمون وجوهر التطبيق..، اننا في مساءلتنا لهذه الموجة من الجامعات ولمختلف التخصصات نتوقف معها في أهدافها وما تحققه حقاً لإنساننا العربي، إنسان الرسالة، ذلك الذي قاد في ما مضى من الزمن نهضة حضارية نافست من عاصرها.. هل حقاً ما نهدره فيها من سنوات العمر تستحق أم أننا نقدم وقتنا لأمم تحيط بنا أن تسبقنا في نهضتها وتفوقها؟

ترى ما الذي تضيفه جامعاتنا لإنسان الحضارة والرسالة، وهل ابتعدنا عن مفهوم الغاية ومضمونها الى سطحية الوسيلة؟

لنعد لتاريخنا، فهو المعين الذي نستنجد به كلما وقعنا في حيرة زمننا هذا.. ولنسأل كيف بدأت فكرة المدارس والجامعات وكيف طُبقت، وهل كانت تخدم سياسة الدولة أم أنها كانت لغرض العلم؟ في هذا السؤال نرى تعدداً للإجابة يخرجنا عن مسار ما نريد، لنقل فقط كان العلم يخدم نفسه ويخدم الدولة حسب فترات الحكم التي توالت وقوة ساسة الدولة نفسها، فحين كان نظام الدولة يريد تثبيت مذهب ما ويجعل السيطرة لفئة وأقلية حاكمة لوحظ أن ثورة من بناء المدارس الصغيرة والكبيرة تنتشر وبصورة كبيرة ويغدق عليها من المال ويقتطع لها من الأوقاف ما يزيد عن حاجتها، وليس أدل مثالاً على ذلك مما عاشته مدينة تعز أيام الدولة الرسولية خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر من ثورة في بناء المدارس والتي جمعت بين فنون العمارة وفنون العلم في مختلف توجهاته الدينية والادبية والعلمية، واستقطبت الكثير من العلماء والفقهاء، وتم انتاج الكثير من المؤلفات التي رفدت مكتباتنا العربية حتى هذا اليوم، وكانت المدارس تتخذ صفة المجامع العلمية سواء بمستوياتها الدراسية بتجدد مراحلها شاملة الكُتاب والحلقات والخانقاوات التي سكنها الصوفية الذين كانوا يخدمون في الصباح في حوانيت صغيرة وأعمال بسيطة تضمن لهم كفاف قوتهم ويعكفون ليلاً على مؤلفاتهم التي أعطت لنا وأضافت ابعاداً روحية في تأملاتهم عن الدين والحياة.

لقد كان طلاب العلم عالمين وعاملين وقبل هذا وذاك أصحاب رسالة حضارية.إننا هنا لا نتشبع للماضي ونتغنى بأمجاده التي تناقلناها روايات ومخطوطات، قد يصدق بعضها وقد تزاد لها توابل الرواة نكهات تفتقر المصداقية..

غير أن حركة التعليم في بداياتها كانت ترفد بالقليلين الكم الكثيرين الكيف.. واليوم لا نبالغ حين نصفهم بالكثيرين الكم والقليلين الكيف للأسف..

إننا حين نسال في مقالنا هذا عن سبب هذا التدهور الذي نعيشه في جامعاتنا اليوم لا نبالغ فجامعاتنا العربية اليوم بطرقها التقليدية في التلقين والامتحانات والبحوث التي تعيد نفسها ألف مرة ولا تناقش سوى نظريات لا تجد طريقها للتطبيق أو نظريات وفلسفات عفى عليها الزمن ولا تماشي العصر لكأنها مصنع كبير للعقول يتعامل معه كعلب فارغة يملؤها بالمعارف الجامدة، وحين يخرج طالبنا يقف في حيرة كبيرة أمام التنافس وجو المتغيرات المتلاحق بإيقاعه السريع، ولا يجد خياراً أمامه فإما لحاقاً أو انسحاقاً، ونرى الكثيرين من أصحاب الشهادات يركنون على هامش الحياة زمناً أو يضطرون لأن يغيروا ويبدلوا في مساراتهم التي كانوا عليها وهدروا فيها زمناً محسوباً من أعمارهم!!

لقد غفلت جامعاتنا عن أن الإنسان الفاعل في القرن الواحد والعشرين هو المتعدد المهارات والقادر على التعلم الدائم، والذي يقبل اعادة الترتيب والتأهيل عدة مرات في حياته العملية، والمجتمع الفاعل هو من يستأثر بأكبر نصيب من القوة البشرية من خلال خدمات المعلومات.. ان نظامنا التعليمي هو المسئول الأول عن إعداد هذا الفرد وهذا المجتمع وبهذه المواصفات.

ولنأتي بمثال آخر لممارسات تطبقها جامعاتنا اليوم وهو لغة البحوث والتي نراها كطلاب دراسات عليا بعيدة كل البعد عن كلمة البحث.. فلا تخدم هدفاً سوى الحصول على درجة تمنحه طريقاً سالكة لأخذ الشهادة، فلا هو يخدم مجتمعاً ولا هو يخدم قضية فيه سوى استهلاكه لوقته وعمره وموارد بلده في نسخ ما قد كتب سابقاً!!.. ولم يضف أي جديد ولا ساهم في مشروع ولو على حيز صغير على رقعة أمتنا العظيمة.. ولا نخفي احباط طلابنا المستور حين نفتح بحوثهم التي لا نراها تختلف عن الكتب التي يقرأونها في النقل والتكرار، وكأننا في عملية استنساخ كبير لببغاوات تردد دون فهم!!

وبتعدد تساؤلاتنا في هذا المقال لا نقصد المغالاة في النقد، لكن نريد أن نعطي فكرة وهي:

لا يهم أين نحن الآن.. ولكن المهم الى أين نتجه في هذه اللحظة؟!